

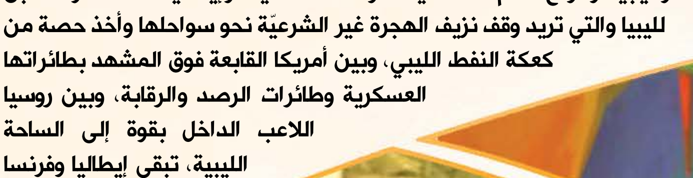
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية | 29 صفحة | الخميس 04 يناير 2018 | العدد: 09

فـزان المنسيـة

الجنوب الليبي خزان الثروات وساحة الأطماع

«قدر الجغرافيا» بالنسبة إلى الجنوب الليبي، و«لعنة الثروات» و«محنة التنوّع» حوّلته إلى منطقة ملتهبة بالمعارك وورقة رهان كبيرة على طاولة أطماع الدّول الكبرى، خاصة بعد العام 2011 وانهيار الدّولة الليبيّة وتحوّل البلاد إلى مرتع للميليشيات والجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابيّة. كلّ هذا حوّل الجنوب، الغني بالثروات الطبيعية، وبموقعه الذي يعتبر بوابة هامة نحو إفريقيا، ومحطة رئيسية في شبكات التهريب والاتجار في البشر، حوّله إلى رقعة صراع كبير ومتواصل بين مختلف القوى الدّولية والإقليمية. فبين المطامع حول «الثروة» وصراع المصالح والنفوذ والتأثير، وبعد سبع سنوات من «الثورة» بكل مخلفات التفكّك وانهيار الدّولة واستشراء الفوضى والسلاح، يبدو الجنوب الليبي كالسّائر متعبًا بعكازين وسط صحراء قاحلة.

تتداخل الحسابات في الجنوب الليبي بين مختلف الأطراف المحلية والدّوليّة، وتتصارع الأطماع والمصالح، فبين فرانسا بنفوذها التاريخي القديم في المنطقة والباحثة عن موطئ قدم في موقع مهم عسكريا في بوابة إفريقية استراتيجية وموقع مهم اقتصاديًا لشركاتها النفطية، وإيطاليا المستعمر السابق لليبيا والتي تريد وقف نزيف الهجرة غير الشرعيّة نحو سواحلها وأخذ حصة من كعكة النفط الليبي، وبين أمريكا القابعة فوق المشهد بطائراتها العسكرية وطائرات الرصد والرقابة، وبين روسيا اللاعب الداخل بقوة إلى الساحة الليبية، تبقى إيطاليا وفرنسا أهم لاعبين في هذا المضمار.





> بعد سبع سنوات من «الثّورة» بكل مخلفات التفكّك وانهيار الدّولة واستشراء الفوضى والسلاح، يبدو الجنوب الليبي كالسّائر متعبًا بعكازين وسط صحراء قاحلة.

الاشراف: أحمد نظيف ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

خارطة النفوذ العسكري في الجنوب الليبي



رمزي الزائري

شهدت ليبيا خلال الستة الأشهر الأخيرة من العام 2017، تغييرات كبيرة على مستوى الخارطة السياسية والعسكرية، وذلك بفضل التطورات الميدانية وتمدد الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر، فبعد أن كانت قوات الجيش تتقاسم السيطرة مناصفة مع كتائب الغرب الليبي في 2016، أصبحت تسيطر فعليًا على نحو ثلث مساحة البلاد.

وتحاول قوات الجيش الليبي توسيع نفوذها في مناطق الجنوب الليبي حيث تمتلك شعبية كبيرة تستمدها من الدعم القبلي والعشائري، في حين تحاول القوات الموالية لحكومة الوفاق من جهتها الحفاظ على نقاط التمركز التي تسيطر عليها في المنطقة، وهو ما يجعل صراع السيطرة على مدن الجنوب معقدا وصعبا جدا.

> الجيش الليبي توسع نفوذه في مناطق الجنوب الليبي حيث يمتلك شعبية كبيرة استمدها من الدعم القبلي والعشائري.

مناطق نفوذ الجيش الليبي

في20 مارس/ آذار 2017، أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية عن إطلاق عملية عسكرية جديدة لتحرير منطقة الجنوب بالكامل تحت اسم عملية «الرمال المتحركة»، وأكدت في بيان صدر عنها، أن القائد العام المشير خليفة حفتر أصدر أوامره لآمر اللواء «12 مجحفل» بالتحرك لتطهير منطقة الجنوب من المليشيات المسلحة.



وشاركت في عملية «الرمال المتحركة» ست كتائب من الجيش الليبي إلى جانب «اللواء12 مجحفل» وهي: «كتيبة 199» بقيادة عقيد طيار محمود الهاشمي (القوة الثامنة سابقًا) و«الكتيبة 15 صاعقة» بقيادة عميد حسن بن هامل و«الكتيبة 116» بقيادة مسعود جدي، و«الكتيبة 121» بقيادة عميد محمد معتوق الحسناوي، و«السرية الخامسة» بقيادة رئيس عرفاء محمد غندور، و«السرية السادسة» بقيادة الرائد حمد الشبياني، و«سرايا سبها المقاتلة» بقيادة ميلاد زيدان.

ودخلت القوات المسلحة، بعد نحو أسبوع من انطلاق العملية، بلدية البوانيس إحدى مناطق سمنو وسط ترحيب من أهالي المنطقة، وأوضح المكتب الإعلامي باللواء«12 مجحفل » مشاة« أن الأهالي عبروا عن دعمهم للقوات المسلحة في استعادة الأمن والاستقرار، ثم أعلنت القيادة العامة للجيش الوطني الليبي، الأربعاء 5 مارس 2017، عن انطلاق العمليات العسكرية البرية الفعلية لاستعادة السيطرة على قاعدة تمنهنت بمنطقة سبها جنوبي البلاد بمشاركة القوات الجوية.

وفي 25 مايو/أيار من العام الماضي، تمكنت قوات الجيش الليبي، من السيطرة على قاعدة تمنهنت الجوية (700 كلم جنوب طرابلس)، التي تعتبر أهم قاعدة جوية في إقليم برقة، وبسيطرته على هذه القاعدة الجوية والتي تعد من أكبر القواعد العسكرية في ليبيا، حقّق الجيش تقدما كبيرا في السيطرة على منطقة الجنوب. وتحتوي القاعدة على مطار لتسيير حركة النقل الجوية المدنية، إضافة إلى مطار عسكري به مهبط للطائرات الضخمة، إلى جانب منشآت عسكرية ومخازن وذخائر حربية وعتاد عسكري بري وجوي، من بينها صواريخ سكود ومجمع لإنتاج غاز الخردل والفسفور ومادة النابالم، إضافة إلى مركز لصيانة طائرات الهليكوبتر.

وكان معمر القذافي يعتمد على هذه القاعدة العسكرية كمحطة رئيسية لمراقبة كامل منطقة الجنوب الليبي خاصة الحدود البرية والجوية لتوفرها على قاعة عمليات

”
عبر الأهالي في بلدية البوانيس عن دعمهم للقوات المسلحة في استعادة الأمن والاستقرار في منطقتهم.
“



ومراقبة مجهزة بالرادارات الحديثة.

كما تمكن الجيش الليبي في 3 يونيو/حزيران 2017، من السيطرة على قاعدة الجفرة الجوية الاستراتيجية، والتي توجد في قلب الصحراء الليبية، وبذلك بسط نفوذه على مدينة سبها مركز الإقليم (750 كلم جنوب طرابلس)، وذلك بعد انسحاب القوة الثالثة، التابعة لكتائب مصراتة الموالية لحكومة الوفاق، بطلب من الأخيرة، بعد هجوم القوة الثالثة على قاعدة براك الشاطئ شمال سبها وسقوط عشرات القتلى في صفوف قوات الجيش الوطني.

مناطق نفوذ كتائب غرب ليبيا

وكانت قاعدة الجفرة تحتضن قوات هامة من القوة الثالثة، ومن سرايا الدفاع عن بنغازي، وهي تجمع مقاتلين من شرقي ليبيا معادين للجيش الوطني. فبعد قصف جوي عنيف من الطائرات الجوية المصرية على القاعدة، وتأليب سكان محافظة الجفرة ضد الكتائب الموالية لحكومة الوفاق، انسحبت القوة الثالثة وحلفاؤها من جميع مدن المحافظة، وسيطرت قوات الجيش الوطني بسهولة على القاعدة الجوية والتي ظلت عصية عليها لفترة طويلة.

وتتمثل القوة الثالثة، من كتائب المجلس العسكري لمصراته وتعمل بالتنسيق مع بكتائب الثوارآ في الجنوب الليبي، كلفت من قبل المؤتمر الوطني السابق بتأمين الجنوب قبل أن تجدد وزارة دفاع حكومة الوفاق مهامها، وتتمركز في عديد القرى والمناطق بالجنوب، لكن أبرز مراكزها التي خسرتها قاعدة تمنهنت العسكرية القريبة من سبها، ولها تمركزات أيضا حول قاعدة الجفرة.

ويضاف للقوى الموالية لحكومة الوفاق تشكيل ما يعرف بـ«سرايا الدفاع عن بنغازي» والمصنفة إرهابية من قبل مجلس النواب، وقد تشكلت في قاعدة الجفرة في يونيو/ حزيران من العام 2016 من قادة مقاتلي «الثوار» من بنغازي، وهو تشكيل وإن لم تعلن حكومة الوفاق عن تبعيته لها إلا أن إعلانها بتسليم مواقعها في قاعدة الجفرة يشي بعلاقة أو ربما تقارب بينهما.

إلى ذلك انخرط أغلب العسكريين في المنطقة الجنوبية في صفوف الجيش الليبي وكلفوا بتولي مناصب وفقا للتراتبية المعمول بها في المؤسسة العسكرية. وفي 6 أكتوبر/تشرين الأول قرر ضباط الجيش الليبي في المنطقة الجنوبية، تكليف الفريق ركن علي سليمان كنه بقيادة القوات المسلحة الليبية لما عرف بـ«لواء فزان» في غات الحدودية مع الجزائر، بحسب بيان أصدروه في ختام ملتقاهم بمنطقة قيرة بوادي

> تمكن الجيش الليبي في 3 يونيو/حزيران 2017 من السيطرة على قاعدة الجفرة الجوية الاستراتيجية، والتي توجد في قلب الصحراء الليبية، وبذلك بسط نفوذه على مدينة سبها.



الشاطئ جنوب ليبيا. وكلف البيان أمراء الوحدات العسكرية «بجمع جميع العسكريين التابعين لوحداتهم السابقة، وإعادة تشكيلها في الوحدات المقترحة وتحديد أماكن تمركزها وفقًا لما يصدر من قرارات من قائد القوات المسلحة» في المنطقة الجنوبية الفريق علي كنه.

ميليشيات وجماعات إرهابية

لكن ورغم الشعبية التي يحظى بها الجيش الوطني الليبي بين بعض قبائل وتشكيلات الجنوب عبر توزيع آليات عليها، «ما زال غير قادر فعليا على بسط سيطرته على كامل المنطقة الجنوبية»، إذ تبقى مناطق واسعة من الجنوب ولا سيما الصحراوي الشاسع المحاذي للجزائر والنيجر وتشاد، خارجة عن السيطرة، وتستغل ميليشيات الفوضى التي تسودها لإدارة شبكات تهريب المهاجرين والوقود والمخدرات والأسلحة، فضلا عن كونها منطقة جذب للجماعات الإرهابية.

وقد كشفت تقارير متواترة طيلة السنة الماضية، عن انتشار مجموعات إرهابية على صلة بتنظيمات في دول أفريقية مجاورة، وأخرى على صلة بتنظيم (داعش)، إلا أن تعيين وجودها على وجه التحديد لا يزال أمراً متعذراً. لكن تصريحات مسؤولين مقربين من المجلس الرئاسي أشارت إلى وجود معسكرات لتنظيم «داعش» بجبال العوينات والهروج، وهي مناطق تقع ضمن الأراضي التي تسيطر عليها قوات حفتر.

ويعتبر الجنوب وفق العديد من المراقبين، الحلقة الأضعف أمنيا، حيث يمثل مركز جذب لعمل الجماعات المتطرفة والأنشطة غير القانونية، حيث يؤكد مراقبون، أن المكسب الذي يسعى إليه تنظيم داعش من السيطرة على الجنوب الليبي، هو أنه سيفتح تلك الجبهة لتنظيمات إرهابية في دول الجوار، حيث يسعى للتواصل مع هذه التنظيمات والتحرك في تلك المساحة الشاسعة، مستغلا خلاياه النائمة هنا وهناك.

بالنظر إلى الخريطة السياسية والعسكرية الجديدة لليبيا، يتضح أن الجيش الوطني أصبح يسيطر على مناطق واسعة من البلاد شرقًا وجنوبًا، وبعد أن أنهى معركته الرئيسية في بنغازي، واستمر في عزل وتثبيت جبهة درنة، فإنه ليس من المستبعد أن يصوب قائد معركة الكرامة أنظاره غربًا باتجاه طرابلس، خاصة وأن له جيوبًا وأنصارًا في المنطقة.

> رغم الشعبية التي يحظى بها الجيش الوطني الليبي بين بعض قبائل وتشكيلات الجنوب عبر توزيع آليات عليها، «ما زال غير قادر فعليا على بسط سيطرته على كامل المنطقة الجنوبية.

الحدود الليبية مع السودان وتشاد عالم التهريب الغامض



شريف زيتوني

الموقع الجغرافي لليبيا ووجودها على حدود ست دول أكسباها قيمة استراتيجية في منطقة تعيش على تحولات متسارعة سياسيا وأمنيا، كما جعلاها جزءا من أنشط مسالك التهريب في العالم قبل سقوط نظام العقيد معمر القذافي، وخاصة بعد إسقاطه ودخول البلاد في حالة من انعدام الأمن وفوضى السلاح الذي ساعدت شبكات التهريب على تقوية نشاطتها واستغلال الوضع القائم لتحقيق أكثر ما يمكن من الربح.

الجنوب الليبي يعتبر من المناطق التي تنشط فيها أكبر عمليات التهريب في المنطقة. البلد في جنوبه أراض واسعة يصعب ضبطها في حالات السلم فما بالك في حالات الحرب والتقاتل المجتمعي. التهريب في جنوب ليبيا استغل كل شئ، السلع، السلاح، الأموال، المخدرات، السيارات، المحروقات، الحيوانات وحتى البشر، بل ربما البشر هم رأس الحربة في عمليات التهريب بين ليبيا ودول الجنوب المجاورة وأساسا السودان وتشاد، باعتبار ليبيا بوابة رئيسية للهجرة نحو أوروبا حيث تنطلق منها سنويا ألاف الرحلات البحرية.

من خلال تحقيق ميداني أجراه في العام 2014 موقع صدى التابع لمركز

> ”يعتبر الجنوب الليبي من المناطق التي تنشط فيها أكبر عمليات التهريب في المنطقة.“



كارنيغي للسلام، بعنوان «طريق التهريب في الصحراء الليبية»، أشار إلى أن الحدود الليبية مع السودان وتشاد تعتبر محورا رئيسيا من محاور التهريب، حيث يستغل المهربون الامتداد الجغرافي لتنفيذ عملياتهم لأنه يصعّب إمكانيات المراقبة التي تقع على الحدود سواء من جانب السودان وتشاد سواء من الجانب الليبي باعتباره البلاد بقيت لسنوات بعد «الثورة» عاجزة عن إيجاد قوة قادرة على ضبط الحدود.

في شهر يوليو 2017، أصدرت القوات المسلحة العربية الليبية بيانا شديد اللهجة حذّرت فيه من أن أي حركة غير طبيعية على الحدود مع تشاد والسودان سيتم التعامل معها بكل حزم، بعد أن اكتشفت القوات وجود أرتال من الشاحنات التي تقوم بتهريب السيارات وقطع غيارها مستغلة طول الأراضي في الجنوب وصعوبة مراقبتها بالكامل خاصة خلال الأشهر الماضية.

البيان أعطى صورة على أن الحدود كانت مفتوحة أمام شبكات التهريب في الجنوب التي استغلت الأوضاع المنفلتة لتحقق أرباحا طائلة، حيث لم يكن أمام تلك الشبكات أي حاجز لتهريب كل شئ، المهم بالنسبة إليها تحقيق الربح الأقصى، وحتى تهديد القوات المسلحة للمهربين كان فيه إدراك لصعوبة التعامل مهم وفق القانون لهذا كانت اللهجة فيه محيلة إلى استعمال الحزم في إيقافهم.

وفي إطار إيقاف الحركة النشيطة على الحدود الليبية السودانية التشادية ذكر نائب الرئيس السوداني حسبو عبد الرحمان في تصريحات سابقة لوسائل إعلام أجنبية إن تهريب السيارات عرف ارتفاعا كبيرا بعد 2011 حيث وصل إلى حدود سبتمبر 2017، قرابة 70 ألف سيارة تدخل من ليبيا أو تشاد، وهو رقم قياسي يؤكّد حجم الانفلات الحاصل على الحدود الجنوبية الليبية، الأمر الذي جعل الانتربول يرسل رسالة إلى السودان بضرورة متابعة السيارات الداخلة والتي كان أغلبها مسروقا من أصحابه.

وحول تهريب البشر من الأراضي السودانية عبر ليبيا ذكرت صحيفة «الفاينئشل» البريطانية أن هناك طريقا صحراويا في الجنوب الليبي يتخذه المهربون مسلكا لتهريب المهاجرين نحو أوروبا بمقابل مالي يقارب الألفي دولار، مؤكدة أن تلك تعتبر مسلكا مضمونا للمرور لكل الراغبين في الهجرة من إريتريا وأثيوبيا وجنوب السودان وبقية الدول التي مزقتها الحروب. وقد ذكرت الأمم المتحدة أن أرباح تلك الشبكات وصلت سنة 2014 إلى 170 مليون دولار.

الحيوانات أيضا كانت دائما جزءا من عمليات التهريب في الجنوب حيث تدخل وتخرج من ليبيا نحو السودان تشاد المئات من رؤوس الغنم والإبل. وباعتبار أغلب الرعاة في ليبيا من تلك البلدان فإن ضبط تلك العمليات يكون أمرا عسيرا، وهذا الأمر كان

> يستغل المهربون الامتداد الجغرافي لتنفيذ عملياتهم لأنه يصعّب إمكانيات المراقبة التي تقع على الحدود سواء من جانب السودان وتشاد.



لعشرات السنين بين ليبيا وجيرانها ليس في الجنوب لوحده بل على كامل حدود البلاد الستة. كما تنشط على الحدود السودانية تجارة المخدرات بشكل لافت حيث توجد عصابات تقوم بإدخال الأدوية المخدّرة، آخرها بداية ديسمبر الماضي عندما تمكنت القوات المسلحة في الكفرة من إلقاء القبض على شخص سوداني الجنسية بصدد إدخال 2000 حبة ترامادول كانت مخصصة للترويج داخل ليبيا.

الحدود الليبية التشادية بدورها لم تكن بعيدة عن عمليات التهريب الكثيرة والكبيرة حيث تخرج من ليبيا أرتال من السيارات المليئة بالوقود ويدخل إليها أسبوعيا مئات المهاجرين. ففي شهر ديسمبر الماضي نشرت كتيبة سبل السلام التابعة للقوات المسلحة الليبية صورا عن ثلاث عمليات حجز لكميات كبيرة من الوقود المتجهة إلى تشاد، مجموعها يقدّر بحوالي 200 ألف لتر.

كما توجد عصابات قائمة الذات من الجانب التشادي تنشط في التهريب مستغلة الظروف التي تمر بها ليبيا، وتسيطر على أغلب المسالك، من بينها العصابة التي تقودها التشادية مريم سرّور التي يعتبرها كثيرون امبراطور التهريب في الجنوب الليبي نظرا لتشابك علاقاتها مع مجموعات ليبية تشترك معها في المصالح وعلى تواصل معها حتى في عمليات الخطف التي قامت بها باعتبار تمركزها في منطق وعرة في الصحراء الجنوبية الليبية، مما جعل إمكانية الوصول إليها صعبة.

وفي إطار القلق من التهريب عبر الحدود بين الجانبين أعلن رئيس الوزراء التشادي ألبير باهيمي باداكي في شهر يناير من العام الماضي في مداخلة تلفزيونية محلية أن حكومة بلاده قررت حدودها غلق حدودها البرية مع ليبيا، وإعلان المناطق المحاذية لها مناطق عمليات عسكرية «في مواجهة الأخطار التي تهدد وحدة ترابنا الوطني، مؤكدا أن من بين الأخطار عمليات التهريب التي يقوم سكان محليون قاطنون على الحدود بين البلدين، وتشمل فيما تشمل تهريب الأسلحة ما يمثل خطرا على سلامة البلدين.

التهريب ظاهرة عالمية بالتأكيد، وليبيا لن تكون استثناء في هذه الظاهرة. لكن وجود ليبيا في فضاء جغرافي ساخن، جعلها مركزا هاما من مراكز التهريب العالمي نظرا لتوفرها على إمكانيات اقتصادية ضخمة تساهم في تنشيط عمليات التهريب في مستوى المحروقات والأغذية وأيضا على سواحل ممتدة منفتحة على أوروبا جعلتها قبلة شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين. ورغم أن كل حدودها تعيش على عمليات تهريب كبيرة، لكن الحدود الجنوبية تشهد أخطر العمليات باعتبارها تشمل المخدرات والأدوية والبشر بسبب صعوبة السيطرة عليها.

> توجد عصابات قائمة الذات من الجانب التشادي تنشط في التهريب من بينها العصابة التي تقودها التشادية مريم سرّور التي يعتبرها كثيرون امبراطور التهريب في الجنوب الليبي.

الحدود الليبية مع السودان وتشاد

عالم التهريب الغامض

1055 كلم طول الحدود
الليبية مع تشاد

1900كلم الامتداد التقريبي
للحدود الجنوبية الليبية

355 كلم طول الحدود
الليبية مع السودان

من أهم مناطق
التهريب في العالم

المحروقات والمخدّرات
أكثر المواد تهريبا

ليبيا
تشاد
السودان

تهريب البشر
أصبح تجارة رائجة منذ 2011

التهريب تشرف عليه
عصابات تسيطر على
كامل الحدود

في 2014 بلغت أرباح مهربي البشر
170 مليار دولار



الجنوب الليبي.. الوضع الصعب

عبد الباسط غبارة

تعتبر جبهة الجنوب الليبي، من أكثر الجبهات تأثرا بحالة الفوضى السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد منذ سنوات، حيث ظلت هذه المنطقة تعاني من انعدام الاستقرار، وترزح تحت وطأة النزاعات الأهلية، ونقص الخدمات الأساسية، وتفشّي التهريب، وانقسام المؤسسات أو انهيارها، نتيجة بقائها على هامش الحياة السياسية.

ولطالما اعتُبر جنوب ليبيا منطقة منسية وفق منتقدين، حيث أدى تجاهل الحكومات المتعاقبة على اَلبلاد، منذ عام 2011، إلى غرق المنطقة في أوضاع معيشية صعبة زادها التهميش وطأة بسبب ما تعيشه البلاد من حالة انقسام، رغم ما يزخر به من موارد طبيعية كالنفط والمعادن.

فمدن الجنوب الليبي بمساحة تتجاوز 500 ألف كيلو متر مربع، تعتبر من أهم مصادر النفط والغاز والحديد والرمال في البلاد، وتوجد فيها ثلاثة مطارات محلية ودولية غير مشغّلة. وتعتمد المنطقة الغربية في ليبيا، على إنتاج الجنوب الليبي من الزراعة، لتلبية 80% من احتياجات السوق المحلية، بالإضافة إلى المياه التي تشكل المورد الأساسي لمناطق غرب ليبيا وجنوبها. لكن هذه الموارد لم تغن المنطقة عن الوقوع فريسة الأوضاع المعيشية المتردية والتي زادت صعوبتها بسبب انعدام الوقود والغاز ونقص السيولة النقدية والشح في المياه والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي إضافة إلى تردي البنية التحتية، فيما يعاني المواطنون يومياً للحصول على الحد الأدنى من متطلبات الحياة، مع توقف غالبية الخدمات العامة والخاصة، وشلل المؤسسات الاقتصادية، وتوقف الآلاف عن العمل واستفحال الفقر وحالات العوز.

علاوة على ذلك، يشكو سكان جنوب ليبيا من تردي الخدمات خاصة في مجال الاتصالات والصحة، إذ أن أغلب المستشفيات لا تعمل أو بصدد الصيانة، باستثناء البعض على غرار مركز سبها الطبي الذي يقدم خدمات سيئة جدا. إضافة إلى تراجع تدخل السلطات الليبية لمساعدة السكان في مواجهة صعوبة الحياة ودعم

> يشكو سكان جنوب ليبيا من تردي الخدمات خاصة في مجال الاتصالات والصحة.

المستشفيات بالأدوية التي تلزمها نتيجة لحالة الانقسام السياسي.

أزمة قطاع الصحة هذه، عبر عنها الناطق الإعلامي باسم مركز سبها الطبي أسامة الوافي، الذي أكد في تصريح صحفي، في أكتوبر الماضي، أن المنطقة الجنوبية تعاني معاناة كبيرة بعد أن وصلت الأزمة حد الانهيار الصحي في المنطقة في ظل عدم قدرة المراكز الصحية والمستشفيات على استقطاب المصابين أو الجرحى في قراهم أو في مناطقهم.



وأرجع الوافي، هذا الانهيار إلى عدم وجود الأطباء والأدوية والمستلزمات وغير ذلك، فيما باتت المستشفيات شبه مغلقة في وقت استمرت فيه عمليات تنظيف الجروح والأعمال البسيطة. وأضاف بأن الثقل أصبح الآن كبيرا على مركز سبها الطبي الذي يعد الوحيد الذي يقدم الخدمات بالمنطقة الجنوبية مثمناً في ذات الوقت دور مؤسسة الصليب الأحمر والمنظمات الأخرى المحلية والدولية لتوفير ما يمكن توفيره من الأدوية والمستلزمات الأخرى للمنطقة.

هذه الأوضاع دفعت إلى تصاعد وتيرة الاحتجاجات طيلة الأشهر الماضية، والتي وصلت إلى حد إعلان 16 نائبا من المنطقة الجنوبية في ليبيا، في يناير 2017، عن تعليق عضويتهم في مجلس النواب المنعقد في طبرق (شرق) احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية في مناطق تمثيلهم.

من جهة أخرى، دفع غياب الدولة وتراجع مستوى الخدمات وحالة الفقر والخصاصة، العديد من الليبيين إلى الانخراط في شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين. فمدينة سبها الليبية تحولت بموقعها الجغرافي في قلب صحراء ليبيا إلى مركز للتهريب، ووجد الكثيرون في التهريب مصدرا للرزق أمام ندرة فرص الشغل في مناطق الجنوب الليبي، فصعوبة الظروف المعيشية وعدم توفر متطلبات الحياة دفعت بالعديد إلى هذه المغامرة التي تدر أموالا كبيرة على ممتهنيها.

لكن هذه المغامرة باتت ترسم شكلا جديدا من المعاناة الإنسانية في الجنوب، حيث تحولت المنطقة من مجرد مركز لعبور المهاجرين الأفارقة نحو السواحل، إلى مكان مناسب للاستقرار فيها بشكل نهائي، بعد أن اختار الكثير منهم البقاء والعيش فيها، وهو ما ينذر بانعكاسات سلبية على التركيبة الاجتماعية في الجنوب الليبي.

ففي دراسة له، اعتبر الكاتب والباحث في المركز الليبي لدعم القرار أسامة التواتي، أن «تواصل نزوح الليبيين من الجنوب إلى مدن الساحل الأخرى بسبب عدم توفر الاحتياجات الأساسية، والذي يقابله في نفس الوقت هجرة إفريقية إلى الجنوب الليبي ينذر بتغيير ديمغرافي في المنطقة خلال السنوات القادمة». وقال التواتي إن هذا الوضع «يمكن أن يمّهد لتوطين المهاجرين الأفارقة في الجنوب الليبي، بعد أن كان نقطة عبور إلى أوروبا»، مضيفا أن «العلاقات التاريخية بين القبائل الليبية بالمنطقة، والعمق الذي

> وقعت المنطقة فريسة الأوضاع المعيشية المتردية والتي زادت صعوبتها بسبب انعدام الوقود والغاز ونقص السيولة النقدية والشح في المياه والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.



بمنتدى الجنوب للمصالحة

تملكه بعضها داخل دول الجوار خاصة تشاد، عززا نفوذ الوجود الأجنبي في ليبيا».

الأوضاع المتردية في الجنوب الليبي، جعلته في الفترة الأخيرة محط اهتمام من عدة أطراف دولية، ففى أغسطس الماضي، دعت مجموعة الأزمات الدولية، في تقرير أصدرته السلطات الليبية والحكومات الأوروبية إلى اتخاذ خطوات فورية لتيسير العلاقات بين القبائل في منطقة الجنوب وتحسين ظروف المعيشة، مشيرة إلى إن تحقيق الاستقرار في إقليم فزان جنوب ليبيا بات أمرا ملحا ويتطلب استثمارات على المدى البعيد .

وفي أكتوبر الماضي، وعد رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة، بتجييش كل القدرات المتاحة داخل البعثة الأممية لخدمة أهالي الجنوب، على حد تعبيره. وقال سلامة في كلمته الختامية خلال اجتماعه مع ممثلين عن الجنوب الليبي في طرابلس: «لا أعدكم بما لا أقدر على تنفيذه، ولكن أعدكم بأن أنفذ كل ما أنا قادر عليه»، بحسب ما نشرت البعثة على صفحتها في فيسبوك.

وفي نوفمبر الماضي، توسطت روسيا في محادثات بين حكومة الوفاق الوطني، وممثلي القبائل في مدينة أوباري بجنوب غربي ليبيا، التي تعيش أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة. وقال رئيس فريق الاتصالات الروسي للتسوية الليبية ليف دينغوف، في تصريحات صحافية إن ممثلي قبائل أوباري طلبوا من الجانب الروسي المساعدة في حل المشاكل العالقة في حوارهم مع حكومة السراج، وذلك أثناء محادثات، بحث الطرفان خلالها إمكانيات روسيا في تقديم مساعدات إنسانية لسكان جنوب البلاد الذين يعانون من نقص الأدوية والبضائع الأولية.

وفي ديسمبر الماضي، شارك المبعوث الأممي لدى ليبيا غسان سلام، بمنتدى الجنوب للمصالحة، مبدياً اهتمامه البالغ بنجاح الملتقى. وقال بحسب تغريدة للبعثة الأممية على موقع «تويتر» إن الجنوب يلعب دوراً رئيسياً في اللحمة الوطنية ووحدة التراب الليبي وحماية الحدود. مشيرا إلى بدء البعثة بأعمال ترميم مستشفيات «أوباري» ومدارس وجامعة سبها، مؤكداً على أن مشروعهم هو مضاعفة الاهتمام بالجنوب في 2018.

ووسط حالة الفوضى متعددة الأوجه التي تجتاح المنطقة الجنوبية من ليبيا، منذ سنوات، وفي ظل الغياب الكامل لمؤسسات الدولة الأمنية والخدمية، وبفضل عوامل الجغرافيا والجوار، تنتعش كل الممارسات غير الشرعية، وعلى رأسها الهجرة السرية والاتجار بالبشر والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، بعيدا عن الرقابة.

وفي خضم هذا التناسي والإهمال، يبدو الجنوب الليبي على وقع الظروف الصعبة والأوضاع المعيشية القاسية الغير الإنسانية، قنبلة قابلة للانفجار في ظل حالة السخط والغضب المتفاقمة لدى السكان تجاه السياسة المتبعة من طرف السلطات. ويبقى تحقيق تسوية شاملة في البلاد وإرساء سلطة موحدة تدير مصالح كل المدن الليبية بشكل عادل، الأمل الوحيد في انتشال الجنوب الليبي من أزمته القاسية.

”
وعد رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة، بتجييش كل القدرات المتاحة داخل البعثة الأممية لخدمة أهالي الجنوب.
“



المصالحة الوطنية الليبية تنطلق من الجنوب

إتفاق تبادل الأسرى بين التبو والطوارق في اوباري

الحبيب الأسود

يبدو أن بوادر المصالحة الوطنية الليبية الشاملة إنطلقت من الجنوب ، فقد أعلنت الأمم المتحدة، أن قبائل من الجنوب الليبي وقعت في تونس، يوم 22 ديسمبر 2017 على ميثاق للمصالحة الوطنية لتحقيق السلام في منطقة فزان وفق مجموعة من المبادئ، وقالت بعثة الأمم المتحدث في ليبيا على موقعها إن التوقيع جاء «خلال منتدى المصالحة الذي عقد في تونس لمدة ثلاثة أيام وذلك خلال مناقشة التحديات التي تواجه السلام في منطقة فزان الجنوبية».

وأشارت إلى أنه «اختتم أكثر من 55 ممثلاً من جنوب ليبيا، يوم 22 ديسمبر 2017، منتدى عُقد لمدة ثلاثة أيام في تونس باعتماد ميثاق عام للمصالحة»، وأنهم «اتفقوا على مبادئ وأليات من أجل الوصول إلى تحقيق المصالحة المحلية والوطنية لإطلاق حوارا شامل يفضي لوضع ميثاق للمصالحة بين الأطراف» أن «منتدى المصالحة في الجنوب وفر منبراً لمختلف المكونات الاجتماعية في الجنوب لمناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه السلام في فزان، والاتفاق على مجموعة من المبادئ والآليات الرامية إلى تحقيق المصالحة المحلية والوطنية».

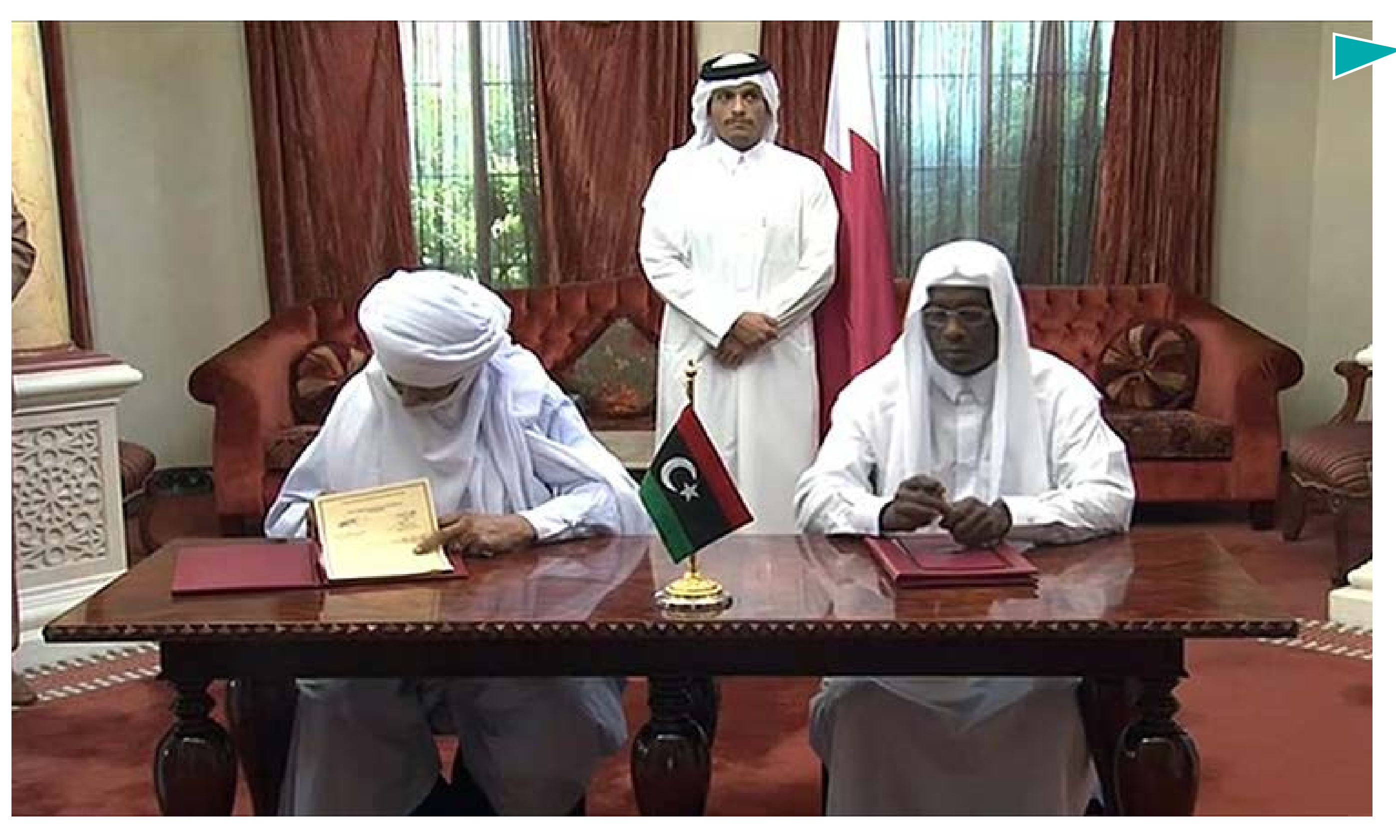
وأضافت أن «المشاركون شددوا على الموقف المحوري لفزان في المشهد السياسي والاجتماعي الليبي، على أمل أن تصبح فزان رمزاً للمصالحة في المستقبل، بيد أنهم سلّموا بأن المبادرات الساعية إلى إنهاء الحروب القبلية في فزان على مدى السنوات الست الماضية قد أخفقت في بناء سلام راسخ».

وأوضحت أن الأطراف الموقعة على ميثاق المصالحة في الجنوب ستسعى «إلى بناء دعم أوسع نطاقاً لهذا الميثاق وتشجيع عدد أكبر من المناطق على الالتزام به».

يذكر أن مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا ، يدعم من قبل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وتنفذه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يعمل على ربط مبادرات السلام الرسمية والمؤسساتية مع الحوار المحلي وجهود فض النزاعات من أجل بناء الثقة اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا.

الجدير بالذكر أنه منذ الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي، ومقتله عام 2011 خلال الصراع المسلح، تسود البلاد سلطة مزدوجة— في شرق البلاد بمدينة طبرق يجتمع البرلمان المنتخب من الشعب، وفي الغرب حيث العاصمة طرابلس تعمل حكومة الوفاق الوطني، برئاسة فائز السراج، والتي تشكلت بدعم من الأمم المتحدة

”يذكر أن مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا ، يدعم من قبل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وتنفذه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.“



توقيع اتفاق المصالحة بين التبو الطوارق في الدوحة

وأوروبا، والذي يواجه منافسة من سلطة في شرق البلاد يدعمها المشير خليفة حفتر.

وقبل ذلك ، عرفت قبائل الجنوب إتفاقات عدة للمصالحة ، ففي الثالث من ديسمبر 2016 وقعت قبيلتا أولاد سليمان والقذاذفة، ، على وثيقة للتعايش السلمي في منطقة المنشية، وذلك بحضور وفود المصالحة من برقة وسوق الجمعة والزنتان وترهونة وسبها.وقبل ذلك بأيام ، أشرفت لجنة فض النزاع بين القبيلتين على انسحاب مسلحي الطرفين من مواقعهم في عدد من المواقع وشوارع مدينة سبها وتسليمها إلى أفراد الشرطة التابعين لمديرية أمن سبها.

وفي 24 مارس 2017 وقع ممثلون عن قبيلتي أولاد سليمان والتبو في ليبيا، اتفاقية مصالحة بينهما في العاصمة الإيطالية روما.

وقال رئيس وفد الطوارق، أبوبكر الفقي، في تصريح صحفي: إن "قبيلتي التبو وأولاد سليمان ستوقعان اتفاق مصالحة أهلية شاملة وإيجاد آلية عمل مشتركة مع كافة أطياف ومكونات المنطقة الجنوبية".

وحضر توقيع الاتفاقية مسؤولون من منظمة "اربتشي" الإيطالية (غير حكومية) التي نظمت اللقاء، وعدد من أعيان الطوارق.

وبحث ممثلو القبائل أيضًا، عدة ملفات من أبرزها تحقيق المصالحة بين قبائل الجنوب، والتنمية في المنطقة، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وحماية الحدود.

وكانت اشتباكات متقطعة اندلعت بين قبيلتي أولاد سليمان والتبو في سبها، على مدى ثلاث سنوات، كانت أعنفها في شهر يناير 2014، ما أدى إلى مقتل وجرح العشرات، كما اندلعت عدة اشتباكات بين التبو والطوارق، في بلدة أوباري، القريبة من الحدود الجزائرية.

ولم تنجح محاولات الصلح السابقة بينهما في الصمود، وكان من أبرزها لقاء تمنهنت، ولقاء تونس، واتفاق برعاية المجلس الرئاسي.

ويأتي توقيع الاتفاقية في وقت يشهد تزايدًا في الاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب ليبيا.

وكانت صحيفة "فيلت أم زونتاج" الألمانية الأسبوعية، نقلت في وقت سابق عن دبلوماسيين أوروبيين رفيعي المستوى، أن "هيئة شؤون السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية تبحثان حاليًا إمكانية إرسال بعثة شرطية من الاتحاد الأوروبي إلى جنوب ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية".

> أعلن في مدينة أوباري تطبيق جميع بنود اتفاق «السلام» بين التبو والطوارق الذي وقعه الطرفان بالعاصمة القطرية الدوحة في شهر نوفمبر 2015.

وفي 27 مايو 2017 أعلن في مدينة أوباري تطبيق جميع بنود اتفاق «السلام» بين التبو والطوارق الذي وقعه الطرفان بالعاصمة القطرية الدوحة في شهر نوفمبر 2015، حيث قدم الطرفان الشكر إلى المجلس الاجتماعي لقبيلة الحساونة والقوة المحايدة على ما بذلوه «من جهد طيلة فترة تنفيذ الاتفاقية وإلى كل من ساهم في الصلح».

من إجتماع المصالحة الذي إنعقد في تونس

وأكد طرفا الاتفاق لجميع القبائل الليبية والجهات الرسمية والاعتبارية في الدولة الليبية «إنهاء جميع الخلافات بينهم»، كما دعا التبو والطوارق «الأمم المتحدة والدولة الراعية للسلام الإيفاء بما وعدت به من التعويضات وجبر الضرر الناجمة عن الاقتتال بين الطرفين في المنطقة والحكومة الليبية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل هذا الموضوع».

وقال رئيس المجلس الاجتماعي لقبائل الطوارق في ليبيا، حسين الكوني، لـ«بوابة الوسط» الجمعة «إن الطوارق والتبو تربطهما علاقات تاريخية وأخوية قوية منذ القدم، وإن ما قام به الأجداد والآباء من القبيلتين هو ما يقومون بتنفيذه الأحفاد اليوم من خلال التعايش السلمي والمصالحة وإرساء قواعد الوئام والسلام».

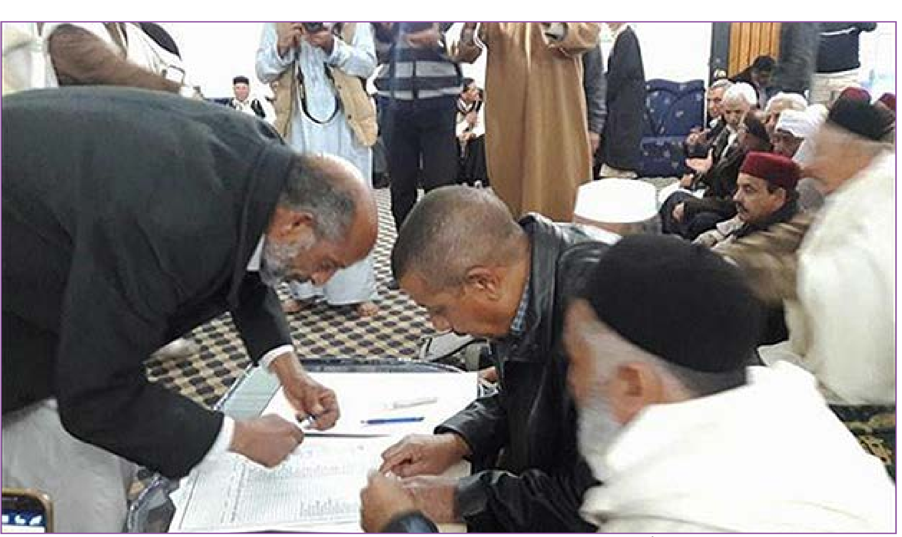
من جانبه قال هتي كوسو الذي وقع على الاتفاق ممثلاً للتبو: «إن هذا اليوم يعتبر تاريخيًا وعظيمًا في يوم جمعة مباركة وبيننا وأول يوم في شهر رمضان ساعات، وهذه رسالة إلى الشرق والغرب أن يحذو مثل الطوارق والتبو لما وصلوا إليه اليوم».

وحضر حفل الإعلان النهائي لاتفاقية السلام بين التبو الطوارق أعيان و مشايخ قبائل الحساونة و التبو و الطوارق و أعيان وادي الآجال و عميد بلدية أوباري و النشطاء و مؤسسات المجتمع المدني بالمنطقة.

كما جرى تكريم مشايخ التبو و الطوارق وكذلك بعض الشخصيات العسكرية و الامنية و قبيلة الحساونة و بعض مناطق وادى الاجال لما قاموا به من مجهودات من أجل ارساء السلام و الصلح بين الطوارق و التبو.

وينص الاتفاق على عودة النازحين والمهجرين جراء العمليات العسكرية إلى مناطقهم، وفتح الطريق العام نحو مدينة أوباري، وإنهاء كافة المظاهر المسلحة.

ويرى مراقبون أن إتفاقات المصالحة في الجنوب الليبي تمهد لإعلان المصالحة الوطنية الشاملة التي يتطلع إليها الجميع خصوصا وأن البعثة الأممية تستعد لتنظيم مؤتمر ليبيا الجامع بمشاركة مختلف الأطراف المؤثرة في المشهد الوطني.



اتفاق المصالحة بين القذاذفة وأولاد سليمان

"رئيس وفد الطوارق أبوبكر الفقي: إن "قبيلتي التبو وأولاد سليمان ستوقعان اتفاق مصالحة أهلية شاملة وإيجاد آلية عمل مشتركة مع كافة أطياف ومكونات المنطقة الجنوبية."

الصراعات القبلية في الجنوب الليبي:

الإرث الاجتماعي والأجندات الخارجية



حسام خلف

لم تعرف ليبيا كدولة واحدة على ما هي عليه اليوم، قبل القرن العشرين، بل كانت المساحة الجغرافية الممتدة بين تونس ومصر تتكون من ثلاثة أقاليم والتي توحدت في خمسينات القرن الماضي تحت مسمى «المملكة الليبية المتحدة»، وإن كانت هذه المنطقة تعرف تاريخيا باسم ليبيا، إلا أنها لا تعني ليبيا الحالية فقط.

وكانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقاليم هي، طرابلس في الغرب، وبرقة في الشرق، وفزان في الجنوب، وهنا نتطرق إلى إقليم فزان، ومكوناته الديموغرافية، ونشاط أهله، أهم النزاعات، والصراعات التي دارت فيه بين أهله فيما بينهم، أو مع الأطراف الخارجية التي تداخلت معهم، لاسيما في الفترة التي أعقبت أحداث فبراير 2011، التي شهدت فيها ليبيا تحولات حقيقية، لم يوثق تاريخ البلاد لها مثيل.

إقليم «فزان» أو المنطقة الجنوبية من ليبيا، تعد الجزء الأكبر من البلاد من حيث المساحة، ويغلب عليها الطابع الصحراوي، الذي تتموضع فيه بعض المدن والبلدات والقرى، والمناطق الحضرية المنتشرة على أطراف الأودية الزراعية، أو في الواحات المتناثرة في عدة أنحاء من الإقليم، والتي ارتبطت تاريخيا بطرق التجارة بين الشمال والجنوب، وبين العرب والشعوب الأفريقية.

على الرغم من أن إقليم «فزان» هو الأكبر جغرافيا، إلا أن سكانه لا يتجاوزون نسبة 10 من إجمالي سكان ليبيا، إذ لا يتجاوز عددهم

> كانت المساحة الجغرافية الممتدة بين تونس ومصر تتكون من ثلاثة أقاليم والتي توحدت في خمسينات القرن الماضي تحت مسمى «المملكة الليبية المتحدة».



600،000 نسمة، ينتمون إلى أهم القبائل العربية التي استوطنت ليبيا، إلى جانب مجموعات التبو، والطوارق، والأهالي، وتعد مدينة سبها بمثابة العاصمة للإقليم، حيث تتواجد بها أهم المراكز الرسمية، مثل فرع المصرف المركزي، وأكبر جامعة في الجنوب، إضافة إلى كونها نقطة التقاء أهم الطرق القادمة من الشمال إلى الجنوب، والمتفرع منها الطريق بين شرق وغرب الإقليم.



عقيلة صالح يستقبل أعيان و حكماء هون و ودان وسوكنه و فزان

يصنف المتخصصون في مجال الديموغرافيا سكان الجنوب الليبي، إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تتمثل في الأهالي، وهم السكان الأوئل والذين يعرفون شعبيا باسم «الفزازنة»، والقسم الثاني يتمثل في القبائل العربية، وهم أبناء القبائل العربية المنتشرة في ليبيا، وتتركز في سبها ومحيطها قبائل (أولاد سليمان، وورفلة، والمقارحة، والقذاذفة، والجماعات، وأولاد حضير، وأولاد امحمد، وغيرها وبشكل أقل من بقية القبائل الليبية). وتنتشر في منطقة الجفرة قبائل (الرياح، والسواكنة، والهوانة، والشرفا، والفقهاء، وأولاد ماجر، وغيرهم من القبائل)، وتنتشر في الجزء الشرقي من «فزان»، (قبائل الخريصات، والزلاوية، وغيرها في منطقة زلة، فيما تنتشر قبيلة زوية وغيرها في منطقة الكفرة)، ويتمثل القسم الثالث في قبائل التبو، والطوارق الذين ينتشرون في المنطقة الممتدة بين ليبيا ودول الجوار، مثل الجزائر، وتشاد، والنيجر، ومعظم المقيمين من هذه القبائل يحملون الجنسية الليبية.

وعرف تاريخ المنطقة كغيرها من مناطق ليبيا العديد من الصراعات بعضها كان داخليا بينيا، أطرافه أبناء المنطقة من القبائل، التي تشكلت فيما بينها تحالفات فرضتها طبيعة الصراع، وارتباط المصير، ورباط القربى، وتبادل المصالح، وتحول في بعض الأحيان إلى ما يشبه الحرب الأهلية، فيما شهدت المنطقة أيضا صراعا مع الأطراف الخارجية، وهو ما مثلته حركة المقاومة للغزاة، والجهاد ضد المحتلين، الذين تعاقبوا على المنطقة، سواء الغزو الإيطالي أو الفرنسي.

وعلى الرغم من الصراعات التي كانت تنشب من حين لآخر بين قبائل المنطقة، إلا أن السلم الاجتماعي كان هو الصفة السائدة بين أبناء الإقليم، حيث كانت معظم المشاكل والنزاعات تنتهي بمجلس صلح يقوده شيوخ وأعيان القبائل، دون الحاجة لتدخل السلطات الرسمية، بل كانت القبائل تعتمد مجالس دائمة للمصالحة لضمان استتباب الأمن، والحيلولة دون نشوب النزاعات، وتوسعها إلى صراعات، إلا أن المستجدات التي طرأت على المشهد الليبي بعد 2011، تولد عنها وضع أمني مختلف، مكن الخارجين عن القانون من تسيد المشهد، وسهل تفشي النزاع بما في ذلك النزاع بين القبائل، لا سيما ما ترتب على الأحداث من انقسام، وفي منطقة الجنوب الليبي يمكن تلخيص الصراعات التي دارت وفقا لتقارير إعلامية ورسمية متطابقة في التالي:

> على الرغم من الصراعات التي كانت تنشب من حين لآخر بين قبائل المنطقة إلا أن السلم الاجتماعي كان هو الصفة السائدة بين أبناء الإقليم.

أولا: صراع أولاد سليمان، مع التبو: وقد اندلع هذا الصراع بعنف شديد في العام 2012 ومرة أخرى في العام 2014، ومن أهم أسباب النزاع، الخلاف على تقاسم ما اعتبره الطرفان الحق في مكاسب ما بعد فبراير.

ثانيا: صراع أولاد سليمان، مع القذاذفة: والذي دار القتال في سبها في عامي 2014، 2016، ولا تزال مثل هذه التوترات مستمرة ليس فقط بين القبيلتين، بل اتخذت ثوبا سياسيا، حتى أصبح بين المحسوبين على فبراير، وسبتمبر، وترجع أسبابه في الغالب إلى الخلافات السياسية، وإن كان لبعض «الثارات القديمة» دور في بعض المناوشات بين الطرفين.

ثالثا: صراع التبو ضد الطوارق: اندلع العنف في أوباري وسبها في عامي 2014 و2015 حول الانقسامات السياسية والعسكرية على مستوى البلاد، والتمويل الخارجي وتدفق



المقاتلين الأجانب، ويرجع سبب النزاع لأسباب تاريخية بين الطرفين، إضافة إلى الخلاف المترتب عن المكاسب الاقتصادية غير المشروعة، حيث يتنافس الطرفان للسيطرة على طرق التهريب من وإلى دول الجوار.

رابعا: الصراع بين قبيلة زوية والتبو، في مدينة الكفرة ومحيطها، ويغلب عليه الطابع العرقي، حيث يطالب كل طرف بأحقيته التاريخية على المنطقة.

وقد يتخذ الصراع في مناطق الجنوب الليبي طابعا اجتماعيا قبليا أو عرقيا، لكنه في كثير من الأحيان يتجاوز ذلك، عندما تحركه أطراف خارجية، ولعل أهم لاعبيْن أساسييْن في المنطقة هما فرنسا، وإيطاليا، باعتبارهما الأكثر نشاطا في المنطقة، وتتفقان في بعض المخططات وتختلفان في كثير منها.

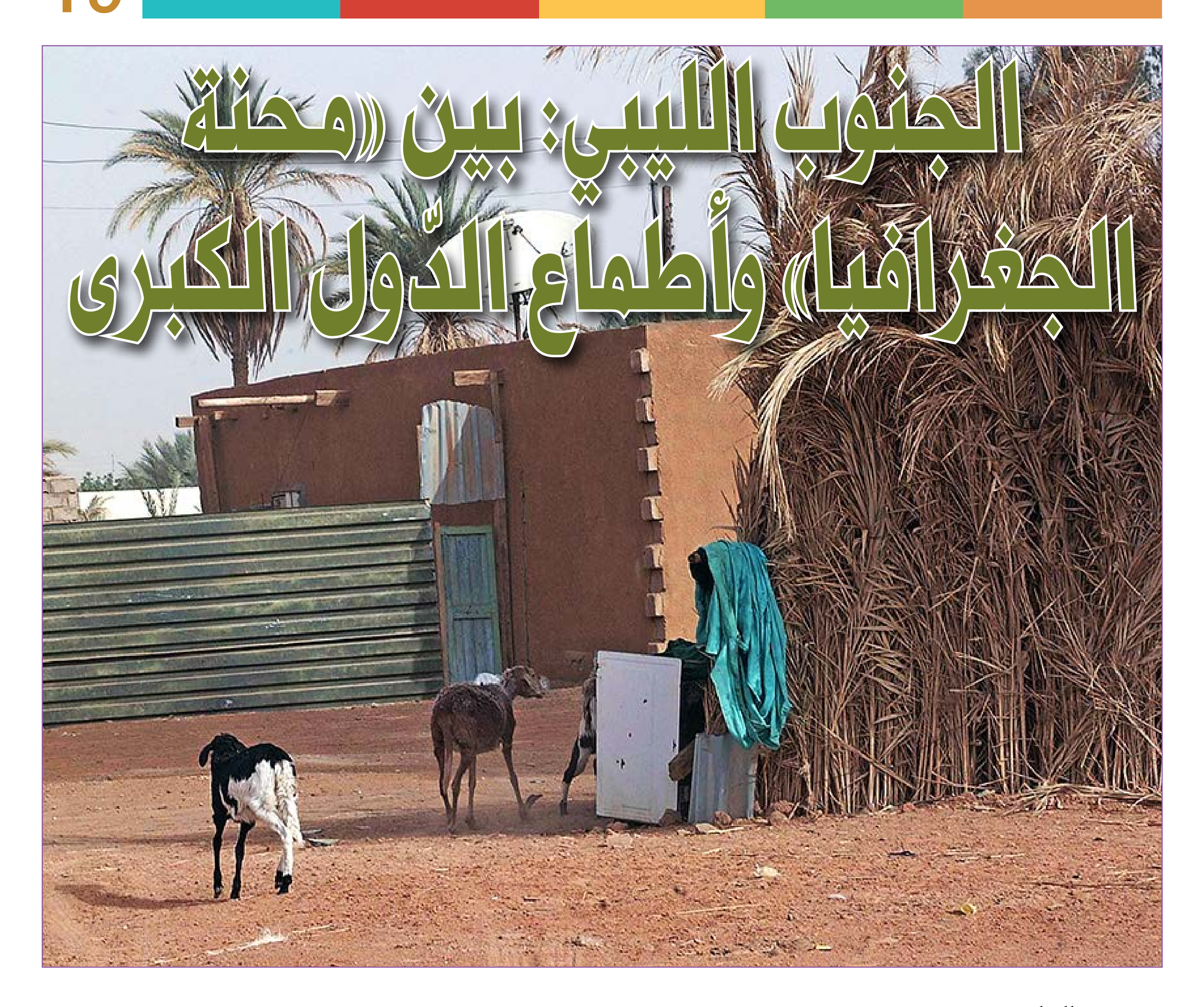
ففرنسا يبقى همها أن تحافظ على إرثها «الاستعماري» في منطقة الساحل الأفريقي، والذي يعد الجنوب الليبي عمقا استراتيجيا له، علاوة على مصالحها المباشرة في مواجهة الجماعات المتطرفة التي تهدد قواعدها العسكرية في المنطقة.

أما إيطاليا فلاتزال ترى أن لها حقا تاريخيا في ليبيا باعتبارها إحدى مستعمراتها السابقة، إضافة إلى مصادر الطاقة المتمثلة في النفط والغاز، حيث تعتمد بشكل شبه كامل على ليبيا في مواردها من المادتين، إضافة إلى ما يمثله الجنوب الليبي من أهمية قصوى في عملية تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

وبالنظر لما للدولتين من ارتباط مصلحي في ليبيا بشكل عام وفي الجنوب بشكل خاص عملت كلاهما على استخدام العامل الاجتماعي والاتصال بقادة الرأي وأعيان وشيوخ القبائل، وزعماء التيارات لتوظيف سطوتهم في إدارة المنطقة، سلميا أو في حالات الصراع.

> تعتمد القبائل مجالس دائمة للمصالحة لضمان استتباب الأمن، والحيلولة دون نشوب النزاعات، وتوسعها إلى صراعات.

الجنوب الليبي: بين «محنة الجغرافيا» وأطماع الدّول الكبرى



محمد بالطيب

يتميّز الجنوب الليبي بتنوّعه الإثني والعرقي والقبلي الكبير، حيث تنتشر وعلى مساحة صحراوية شاسعة العديد من التجمعات القبلية والعرقية المختلفة، والممتدة على فضاء جغرافي مفتوح ومتداخل مع خمس دولٍ كاملة هي النيجر والتشاد والسودان ومصر والجزائر من الأطراف.

هذه التركيبة الجغرافيّة والاجتماعية المميزة، يضاف إليها العامل الأهم على الإطلاق وهو الثراء الكبير للجنوب الليبي بالموارد الطبيعية من معادن ونفط وغاز، ومائدة مائية كبيرة ومهمة، في مقابل ضعف كبير للانتشار السكّاني، حيث تعتبر المنطقة من ناحية الكثافة السكانية هي الأضعف في ليبيا حيث لا تشكّل أكثر من عشر سكّان البلاد.

الشريط الحدودي الطويل للجنوب الليبي العابر عرضيًا لمنطقة الصحراء الإفريقية الكبرى، بما هي إحدى أهم المناطق في العالم لنشاطات التهريب والجماعات الإرهابية، وخاصة ملاصقته لبلدان تعيش هي بدورها في حلقات مترابطة ومتداخلة من الحروب والمواجهات وفي سلسلة متواصلة من الاضطراب عدم الاستقرار، حيث تنتشر بشكل كبير الجماعات المسلّحة والعصابات والميليشيات وتجار البشر والسلاح والمخدرات، تجعل منه منطقة رخوة ومولدا دائما للأزمات في ظل تفكك الدّولة الليبية وضعف مؤسساتها خاصة العسكريّة والأمنية، وغياب تام لسلطة مركزيّة موحّدة وقويّة.

«قدر الجغرافيا» بالنسبة إلى الجنوب الليبي، و«لعنة الثروات» و«محنة التنوّع» حوّلته إلى منطقة ملتهبة بالمعارك وورقة رهان كبيرة على طاولة أطماع

> تعتبر المنطقة من ناحية الكثافة السكانية هي الأضعف في ليبيا حيث لا تشكّل أكثر من عشر سكّان البلاد.



الدّول الكبرى، خاصة بعد العام 2011 وانهيار الدّولة الليبيّة وتحوّل البلاد إلى مرتع للميليشيات والجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابيّة.

«الثّورة» و«الثّروة».. محنة الجنوب بساقين

يعتبر الجنوب الليبي من آخر المناطق في ليبيا التي بقيت تحت سيطرة قوات الجيش الليبي إبان الحرب في العام 2011، فلم يدخل مقاتلو «17 فبراير» إلى تلك المناطق إلا بداية من شهر جويلية/يوليو وبقيت بعض المناطق حتى آخر أيّام الحرب، ويرجع هذا لاعتبارات عديدة، أهمها ولاء تلك المنطقة ومعظم قبائلها للنظام السابق والعقيد الراحل العقيد معمّر القذّافي، وانتشار الكثير من القبائل الموالية كالقذاذفة والمقارحة وحتى من قبائل واثنيات أخرى في الجنوب. ولازال أنصار النظام السابق يعتبرون الجنوب الليبي منطقة «موالية» إلى اليوم كما أنّ لهذه المنطقة وخاصة مدينة سبها رمزيتها الكبيرة في أدبيات «ثورة الفاتح من سبتمبر» والتي تعتبر «أرض الشرارة الأولى»، كما أنّ مناطق واسعة جدا من الغرب الليبي لازالت إلى اليوم تحت نفوذ عسكريين موالين للعقيد الراحل معمّر القذّافي وعلى رأسهم اللواء علي كنة.

وبعد سقوط نظام العقيد الليبي معمّر القذّافي أواخر العام 2011، وانهيار الدّولة في ليبيا ومؤسساتها العسكرية والرّسمية وانتشار الفوضى في البلاد، سيطرت قوات تابعة لمدينة مصراتة أساسا على معظم المواقع العسكريّة والمنشآت النفطية جنوب البلاد، وهو ما فجّر في الأشهر الأخيرة معارك متواصلة مع قوّات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، انتهت بسيطرة قوات الجيش بشكل كامل على منطقة الجنوب (الشرقي خاصة)، في ما جهة الجنوب الغربي تحت سيطرة قوات اللواء علي كنّة، وانسحاب القوّات التابعة لمصراتة والتي أعلنت ولاءها لحكومة الوفاق الوطني إلى الشمال.

هذه المعارك التي دامت لشهور طويلة ليست سوى حلقة من حلقات الصراع والمعارك والمواجهات التي يعيشها الجنوب منذ سبع سنوات، والتي تنضاف إلى ما يعانيه من

> سيطرت قوات تابعة لمدينة مصراتة أساسا على معظم المواقع العسكريّة والمنشآت النفطية جنوب البلاد،



مشاكل على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصاديّة، وتناسل الحروب والمعارك يعيش المواطن الليبي في الجنوب ظروفا معيشية صعبة حيث الانقطاع الدائم للكهرباء والبنزين والمرافق الأساسية وغياب الأمن وانتشار الجريمة والخطف والاغتيالات والمواجهات القبلية.

كما ظل الجنوب الليبي (ومازال) ساحة نشاط كبير للجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش، وملجأ آمنا لها في فترات الانحسار ومجالا للهروب وإعادة التمركز وتنظيم الصفوف، وأيضًا مجالا اقتصاديا مهما من خلال التهريب والخطف ومهاجمة المنشآت النفطية، مستغلة انفلات الأمن وشساعة المساحة وطبيعة الجغرافيا الصحراوية وتناقضات المنطقة القبلية وبعدها عن المركز والمدن الكبرى.

كلّ هذا حوّل الجنوب الليبي، الغني بالثروات الطبيعية، وبموقعه الذي يعتبر بوابة هامة نحو إفريقيا، ومحطة رئيسية في شبكات التهريب والاتجار في البشر، حوّله إلى رقعة صراع كبير ومتواصل بين مختلف القوى الدّولية والإقليمية. فبين المطامع حول «الثّروة» وصراع المصالح والنفوذ والتأثير، وبعد سبع سنوات من «الثّورة» بكل مخلفات التفكّك وانهيار الدّولة واستشراء الفوضى والسلاح، يبدو الجنوب الليبي كالسّائر متعبًا بعكازين وسط صحراء قاحلة.

> ظل الجنوب الليبي ساحة نشاط كبير للجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش، وملجأ آمنا لها في فترات الانحسار ومجالا للهروب وإعادة التمركز وتنظيم الصفوف.

أطماع متصارعة وحسابات متداخلة

تتداخل الحسابات في الجنوب الليبي بين مختلف الأطراف المحلية والدّولية، وتتصارع الأطماع والمصالح. فبين فرانسا بنفوذها التاريخي القديم في المنطقة والباحثة عن موطئ قدم في موقع مهم عسكريا في بوابة إفريقية استراتيجية وموقع مهم اقتصاديًا لشركاتها النفطية، وإيطاليا المستعمر السابق لليبيا والتي تريد وقف نزيف الهجرة غير الشرعيّة نحو سواحلها وأخذ حصة من كعكة النفط الليبي، وبين أمريكا القابعة فوق المشهد بطائراتها العسكرية وطائرات الرصد والرقابة، وبين روسيا اللاعب الداخل بقوة إلى الساحة الليبية، تبقى إيطاليا وفرنسا أهم لاعبين في هذا المضمار.

هذه المطامع توظّف كل الأوراق في رهانتها المتصارعة، فاللعب على التنقضات القبلية أوالدّعوات إلى الفيدرالية بأشكال قصووية تتوسّل معاجم التقسيم، لا تتوانى



عن التدخل في كل تفاصيل المشهد الليبي ومحاولة التأثير في كل مجريات العملية السياسية في البلاد.

فإيطاليا التي ترتبط تاريخيا بليبيا من خلال إرث استعماري كبير، تلعب ورقتين أساسيتين في المشهد الليبي، الأوّل يتعلّق أساسا بالمصالح الاقتصاديّة، والنفط أساسا من خلال شركتها «إيني» والثاني يتعلّق بالهجرة غير الشرعيّة باعتبارها أهم ملف في السياسة الخارجية الإيطالية لما يمثله من ثقل كبير.

ويمثّل الجنوب الليبي تحديدا، نقطة التقاط مركزية لهذه الورقات الإيطالية، فهو أحد أهم منابع الثروة في ليبيا وأهم نقطة عبور وبوابة رئيسية لأفواج المهاجرين القادمين من إفريقيا، لذلك تسعى روما لتكون فاعلا مهما في ساحة ليبيا الجنوبيّة وهو مادفعها على سبيل المثال إلى رعاية المصالحة بين التبو وأولاد سليمان، حيث أعلنت وزارة الداخلية الإيطالية إبرام قبيلتي أولاد سليمان والتبو من جنوب ليبيا حيث نصّ الاتفاق أساسا على ضبط حدود هذا البلد الجنوبية أين يتكثف نشاط مهربي المهاجرين.

أمّا فرنسا التي كان لها الدّور الأكبر في إسقاط نظام العقيد معمّر القذّافي، والتي تمتلك قواعد عسكرية شمال النيجر قرب الحدود الجنوبية الليبية، والتي تراهن على هذه المنطقة كأحد مصادر الثروات الباطنية من نفط وغاز ومعادن فإنها تسعى إلى بسط نفوذها على المنطقة، مستندة على إرث تاريخي حيث كان إقليم فزان يقع لفترة طويلة قابعًا تحت السيطرة الفرنسيّة. وفي هذا السياق يقول محمود جبريل المسؤول بالمجلس الانتقال الليبي سابقا في حوار مع صحيفة الحياة اللندنيّة: «فرنسا أيضاً تتحرك في الجنوب، تحديداً مع قبائل التبو. لدينا في ليبيا تنوع إثني، وهذا من المكونات الثقافية للمجتمع الليبي: الأمازيغ، والطوارق، والتبو التي هي قبائل ليبية جاء بعضها من أصول إفريقية في جنوب البلاد. كانت هناك اتصالات مع قبائل التبو وبعضها له امتدادات داخل تشاد، فالقبيلة موزعة بين الأرضين، من المنظور الفرانكوفوني القديم أن تشاد والنيجر بعد نهاية الاحتلال الايطالي، كانت الفزّان أو الجنوب في فترة الوصاية تحت سيطرة الفرنسيين، فكانت هناك اتصالات تصب في هذا الاتجاه»

> كان لفرنسا الدور الأكبر في إسقاط نظام العقيد القذّافي حيث تمتلك قواعد عسكرية شمال النيجر قرب الحدود الجنوبية الليبية، والتي تراهن على هذه المنطقة كأحد مصادر الثروات الباطنية من نفط وغاز ومعادن.

رفضت هيمنة الهوية العربية على مسودة الدستور

أقليات ليبيا بين تشعبات الجغرافيا وصراعات السياسية

ميلشيات التبو والطوارق في جنوب ليبيا

تونس الحبيب الاسود

قبل الإطاحة بنظام الزعيم الراحل معمر القذافي في العام 2011 كان من شبه المستحيل الحديث عن أقليات عرقية أودينية أو مذهبية في ليبيا ، واليوم تغيّر المشهد حيث بات الصراع الثقافي كالصراع العسكري جزءا من واقع الليبيين وخاصة في مناطق الغرب والجنوب حيث تتمركز أقليات الأمازيغ والطوارق والتبو والشركس وغيرهم ،وحيث تتداخل الحسابات السياسية والإجتماعية في ظل غياب الدول وإنهيار مؤسساتها

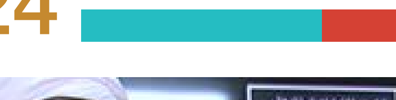
وتزيد تشعبات الجغرافيا في غموض وضع الأقليات داخل ليبيا نظرا لإمتداداتها العرقية في دول الجوار مما يثير مخاوف بعض تلك الدول من إمكانية ظهور نزعات إنفصالية قد تمسها عن قرب ، ويشجع دول أخرى على إستغلال الوضع لفائدتها من خلال إستعمال بعض الإقليات كعناصر تأثير لها داخل التراب والقرار السياسي الليبيين

ويرى المراقبون أن وضع الأقليات قد يساهم في خدمة أجندات الجماعات الإرهابية وخاصة في جنوب البلاد المفتوح على جميع الإحتمالات نظرا لإتساع مساحته وقلة سكانه وكثرة ثرواته ،

وبين تلك الأقليات الأمازيغ الذين يتوزعون إلى قبائل عدة، ويمثلون إجمالا بين 5 و10 بالمائة من مجموع عدد السكان البالغ نحو ستة ملايين نسمة، ويتمركزون في منطقة الشمال الغربي المعروفة بطرابلس وجبل نفوسة ومنطقة زوارة، علاوة على بعض المناطق الساحلية والجبلية الأخرى، وبحسب الباحث الامازيغي محمد رمادي فإن من «أكثر مناطق التواجد الأمازيغي كثافة في ليبيا هي سلسلة "أدرار نفوسة" وقبائل نفوسة التي تسكن مدينة زوارة الساحلية وهم متواجدون أيضاً في غدامس ويسميها أهلها "عديمس" وغات و أوباري ووادي عتبة وسوكنة واوجلة والفقهاء ونسبة صغيرة في الجغبوب وفي مناطق متفرقة من كل الجنوب الليبي المتمثلة في قبائل "إيموهاغ" الرحل، ولا توجد أي إحصاءات رسمية عن تعداد الأمازيغيفونيين (أو الناطقين باللغة الأمازيغية) في ليبيا»

وينقسم أمازيغ ليبيا الى أمازيغ الساحل والجبل في مناطق جبل نفوسة ومنها نالوت ويفرن وجادو وغريان وكاباو وترميسا وتاغمة والرحيبات والاصابعة و وككلة

”
يرى المراقبون أن وضع الأقليات قد يساهم في خدمة أجندات الجماعات الإرهابية وخاصة في جنوب البلاد المفتوح على جميع الإحتمالات نظرا لإتساع مساحته وقلة سكانه وكثرة ثرواته،
“





قيادت من التبو والطوارق مع المشير حفتر

والدرج ، وتمتد هذه المنطقة إنطلاقا من مدينة غريان جنوب طرابلس وتستمر غرباً وصول الى منطقة وازن الحدودية مع تونس ، وتعتبر مدينة زوارة المتاخمة للحدود الليبية التونسية المشتركة عاصمة أمازيغ الساحل ، وهم مسلمون ينتمي إغلبهم الى المذهب الأباضي

والقسم الثاني هم أمازيغ الصحراء والذين يحملون إسم الطوارق ويتوزعون في مناطق الصحراء الكبرى كجنوب غرب ليبيا و جنوب الجزائر وأزواد شمال مالي ، و شمال النيجر وشمال بوركينا فاسو ، وهم مسلمون سنيون مالكيون ، ويتحدثون اللغة الطارقية بلهجاتها الثلاث تماجق وتماشق وتماهق ، و يبلغ عددهم في ليبيا حوالي 25 ألف نسمة ، ويتوزعون في عدد من المناطق ومنها أوباري وغات وغدامس ومرزق ، ويشتركون في بعض الأراضي مع قبائل التبو الليبية. كما يتواجد أبناء الطوارق في العاصمة طرابلس وفي مدن ليبية أخرى

وفي مايو 2014 أعلن المجلس الأعلى للطوارق في ليبيا عن تشكيل لجنة لتحديد حقوق الطوارق في الدستور الليبي المقبل ، وقال رئيس المجلس مولاي قديديان أن المجلس قام بتشكيل لجنة موسعة لتقوم بتحديد حقوقهم المطلوب إدراجها في الدستور الليبي المرتقب المتمثلة في « مناقشة اللغة والهوية الخاصة بالطوارق،بجانب ضمان رعاية حقهم في صون الموروث الثقافي واللغوي ودستورهما ».

وقبل ذلك ، وتحديدا في مطلع مارس 2013 ، أعلن عن تشكيل مجلس أعلى للطوارق في منطقة آوال بالقرب من مدينة غدامس الحدودية مع الجزائر ، ليكون بمثابة الجسم الأستشاري والسياسي للطوارق الليبيين ، ويمثل الجهة الرسمية للتواصل مع البرلمان والحكومة لمناقشة حقوق الأقلية، وشارك الطوارق في انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي التي جرت في 20 فبراير 2014 ، لكن المراكز الانتخابية المخصصة لهم في مدن الجنوب شهدت انفلاتا أمنيا ، حال دون انطلاق عملية تصويت الناخبين

وفي فبراير 2015 أطلق مشايخ و أعيان قبائل الطوارق في ليبيا كيانا اجتماعيا يجمعهم ،يضم ما يُعرف بالمجلس الاستشاري لقبائل الطوارق و المجلس الأعلى للطوارق في جسم واحد بحيث يمثل كل الطوارق تحت مسمى المجلس الاجتماعي لقبائل الطوارق في ليبيا ،و تمّ الاتفاق على تشكيل مجلس اجتماعي موحد أثناء اجتماعهم في مدينة غات التي تبعد نحو 1400 كم جنوبي غرب العاصمة طرابلس ، واختير حسين الكوني رئيساً للمجلس بالإضافة إلى 4 نواب هم أبوبكر الفقي و سليمان صالح و محمد موسي و محمد الدرجي.

الى ذلك طالب المجلس الاجتماعي لقبائل الطوارق في ليبيا، الهيئة التأسيسيّة لصياغة مشروع الدستور، بدسترة اللغة الطارقية كلغة رسمية في الدستور المقبل ، وقال خلال لقائه أعضاء الهيئة التاسيسة لصياغة الدستور في مدينة البيضاء (شرق) أنّ "الطوارق لديهم عدة ملاحظات بخصوص المقترحات التي قدمتها اللجان النوعية، يتعلق بعضها بضرورة دسترة اللغة الطارقية كلغة رسمية، وبعضها الأخر يتعلق بنصوص المواد التي تشير إلى مراجعة الجنسية الليبية من عام 1969، وأن مثل هذا النص من شأنه أن يضر

> أمازيغ الصحراء والذين يحملون إسم الطوارق ويتوزعون في مناطق الصحراء الكبرى كجنوب غرب ليبيا و جنوب الجزائر وأزواد شمال مالي ، و شمال النيجر وشمال بوركينا فاسو وهم مسلمون سنيون مالكيون

بالسلم الاجتماعي بالإضافة إلى اسم الدولة والنظام الإداري لها".

يذكر أن الطوارق كانوا داعمين لنظام العقيد الراحل معمر القذافي الذي منحهم إمتيازات منها الجنسية الليبية والتوطين والمساعدات المالية والعمل في مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية ، ويرى المراقبون أن القذافي نجح في التعامل مع الطوارق في منطقة الساحل والصحراء مما جعلهم يمنحونه صفة « أمغار » أي قائد أعلى لهم ، وبرحيله إنتفض الطوارق في شمال مالي وتحالفوا مع الجماعات الدينية المتشددة وأعلنوا نيتهم في بناء دولتهم القومية، مما جعل بعض الأطراف تتهم الطوارق بأنهم كانوا مرتزقة لدى نظام القذافي وهو ما نفته قياداتهم ،


مسلحان مكن الطوارق في أوباري

أما التبو او تـداد فهم مجموعة من القبائل البدوية تسكن جنوب ليبيا وشمال النيجر وشمال تشاد، وقد اختلف المؤرخون في تحديد أصولهم، فقال بعض المؤرخين بأنهم يرجعون في أصولهم التاريخية إلى قبائل التمحو الليبية القديمة، وذهب البعض الآخر إلى أنهم ورثة قبائل الجرمنت، التي كانت تسكن جنوب ليبيا حيث كانت عاصمتهم جرمة مدينة متطورة قرب مدينة أوباري الحالية ، ويقول آخرون أنهم من قبائل ليبية قديمة كانت تسمى التيبوس و تسكن شمال شرق ليبيا في المناطق الممتدة بين الجغبوب وإجدابيا، وكانت عاصمتهم تازربو ،

ويرى الباحث الأكاديمي والمحلل السياسي محمد عبد الله التباوي أن تاريخ التبو يكتنفه الكثير من الغموض، لذلك عانى المؤرخون كثيرا من قلة المعلومات عن هذه القبائل. ومعظم الذين كتبوا عن التبو هم من الرحالة الغربيين الذين جابوا الصحراء الليبية منذ القدم ، وقلة قليلة من العرب. أما بالنسبة للتبو فإنهم لم يكتبوا شيئا، ولم يتركوا آثارا واضحة يمكن الاستدلال بها لمعرفة تاريخهم. ويمكن البدء بتاريخ التبو من حيث بدأ هيرودوت أبو التاريخ أثناء رحلته لشمال إفريقيا حيث تحدث عن قبائل تسكن جزء من شمال ليبيا وجنوبها وهي قبائل الجرمنت التي كانت تشبه في صفاتها وأوصافها التبو،

ويصل عددالتبو تقريبا إلى 350.000 نسمة وهم من المسلمين. معظمهم من الرعاة الرحل والبدو ، وتنقسم قبائلهم إلى التيدا والدازا، وهم على قناعة بإشتراكهم في أصل واحد ، ولكنهم يتحدثون الآن لهجتين مختلفتين، تيداجا (تيدا تبو) ودازاجا (دازا تبو). ويبلغ عدد التيدا والدازا حوالي 312.000 شخص، بينما عدد التيدا 42.000 فقط ، وأما التيدا فهم بدو ورحل يسكنون جنوب ليبيا وبالتحديد في القطرون وتجرهي ومرزق وأوباري والكفرة وربيانة وسبها وأوباري وكذلك في شمال تشاد حيث منطقة تبستي وفي منطقة الكوار بالنيجر ولهم لهجتهم الخاصة بهم تسمى التيداجا.



يصل عددالتبو تقريبا إلى 350.000 نسمة وهم من المسلمين. معظمهم من الرعاة الرحل والبدو ، وتنقسم قبائلهم إلى التيدا والدازا، وهم على قناعة بإشتراكهم في أصل واحد، ولكنهم يتحدثون الآن لهجتين مختلفتين، تيداجا (تيدا تبو) ودازاجا (دازا تبو).

في العام 2012 جدت إشتباكات طاحنة بين التبو والقبائل العربية ومنها الزوية وأولاد سليمان في المدن الصحراوية وخاصة سبها والكفرة، وكانت معظم تلك الإشتباكات تدور حول السلطة والموارد، بما في ذلك طرق التهريب، كما تم إتهام التبو بالإستعانة بأبناء عمومتهم سواء في شمال التشاد أو غرب السودان بهدف بناء دولة لهم يسيطرون من خلالها على منابع النفط والغاز والماء ، وخلفت الإشتباكات مئات القتلى والجرحى، بالإضافة لتدمير البنية التحتية وتعميق العداوة بين الجيران

كما عرفت مدينة أوباري ، جنوب غرب ليبيا ، منذ سبتمبر 2014 معارك بين التبو والطوارق أدت الى سقوط أكثر من 150 قتيلا و200جريحا وتشريد السكان المحليين ، وفي أوائل مايو 2015 أعلن مجلس النواب الليبي، منطقة أوباري منطقة منكوبة وطالب الحكومة «باتخاذ التدابير اللازمة حيال الأزمة» هناك ، وقال المتحدث باسم مجلس النواب فرج هاشم «إن المجلس يتابع الأحداث المأساوية في أوباري وما تعانيه من ظروف إنسانية

صعبة ونقص شديد في المواد الغذائية والأدوية وكذلك انهيار البنية التحتية المتواضعة أصلاً نتيجة الأحداث الدامية منذ سبتمبر 2014 وما نتج عنها من نزوح لأهالي المنطقة».

كما تم تداول معطى سياسي حول إمكانية مطالبة التبو بالإنفصال عن ليبيا في ظل علاقاتهم المتميزة بفرنسا وهو ما وصفه النائب الأول للتجمع الوطني التباوي محمد ولد سيده ابراهيم، بـ« طموحات وهمية تعبّر عن الهجمة الإقصائية القاسية التي يتعرض لها التبو»، متهماً البعض (من دون أن يسميهم) بإحداث وقيعة والاقتتال بين القبائل الليبية في الجنوب بإشاعة وإطلاق الأكاذيب لخدمة مصالح وأغراض شخصية و قبلية، داعياً الليبيين إلى أخذ الحذر والانحياز إلى الوطن لا إلى القبيلة.



مولاي قديديان رئيس المجلس الأعلى لقبائل الطوارق

وأشار ولد سيده الى إن «التبو ليسوا دعاة الاستقواء بالخارج بأي شكل كان». ونفى وجود أي نيات لقبيلته بالانفصال أو تكوين دولة مستقلة، مشدداً على ان «لا حقيقة لوجود أجندة خارجية لإنسان تائه في الصحراء حكمت عليه الجغرافيا بالعزلة، ولم ولن ندعو إلى الانفصال لأنه غير ممكن عددياً ولا مادياً»، مردفا «نطالب الحكومة بإعطائنا حقوقنا كمكوّن أصيل من مكونات المجتمع الليبي، وإنقاذنا من التهميش القاسي الذي عانيناه طوال عقود بإشراكنا في التنمية والإدارة المحلية وتوفير السكن اللائق والخدمات وتوطيننا وتوفير الأمن والأمان لأهالينا».

ويطالب التبو بحقوقهم القومية في الدستور الليبي الجديد ، وبحسب آدم رامي، رئيس التجمع الوطني التباوي فإن «مطالب التبو لا تختلف كثيرا عن مطالب كل الليبيين والتي تتمثل في قيام دولة ديمقراطية مدنية قوامها المواطنة واحترام التنوع الثقافي واللغوي والسياسي، وضرورة تغير النمط السياسي وايجاد ارادة سياسية ترتقي الي احقاق وانصاف المظالم التي وقعت علي التبو »

وفي مارس 2015 أبدى وفدٌ من التجمع الوطني التباوي عدم رضاه و إمتعاضه من المخرجات التي أصدرتها الهيأة و التي لم ترتقي بحسبهم إلى المستوى المطلوب من تطلعات و أمال قبائل التبو ، وطالب الهيأة التأسيسية بتعديل المخرجات و حفظ حقوق التبو بمسودة الدستور التي من المتوقع أن تعلن في الفترة المقبلة ، وشدد وفد التجمع الوطني التباوي خلال زيارته الى مدينة البيضاء ، شمال شرق البلاد ، على حقوق التبو التي اعتبروها أساسية و غير قابلة للإستفتاء، بالإضافة إلى بحث مطالب محلية أخرى.

وفي ابريل 2017 أعلن مشايخ وأعيان قبائل التبو بجنوب ليبيا عن رفضهم القاطع لمسودة مشروع الدستور التي أعلنت عنها الهيئة التأسيسية في مدينة البيضاء خلال الأيام الماضية.

وأكد ممثلو التبو في بيان صحافي أنه "انطلاقا من مبدأ وجوب التوافق مع التبو والطوارق والأمازيغ، نرفض رفضا قاطعا وجازما ما ورد بما يسمى بمسودة الدستور"، معتبرين المسودة مخالفة لما نصت عليه المادة الثلاثون من الإعلان الدستوري المؤقت.

وطالب البيان المجتمع الدولي "بالوقوف الحازم مع مبادئه ومواثيقه الحقوقية لأجل حقوقنا الدستورية المشروعة كما نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية والأقليات".

وتنص مسودة الدستور الجديد على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الجامعة، مع اعتبار اللغات الأمازيغية والتارقية والتبوية تراثا ثقافيا ولغويا، ورصيدا مشتركا لكل الليبيين، مع ضمان المحافظة على أصالتها وتنمية تعليمها للناطقين بها واستخدامها ، ويمنح مشروع الدستور ضمانات تتعلق كذلك بالحقوق الثقافية للأقليات عبر التنصيص على تكوين المجلس الوطني لحماية الموروث الثقافي واللغوي، والذي يعنى بحماية اللغات الليبية، والمحافظة على الموروث الثقافي واللغوي المتنوع، ويتكون من تسعة أعضاء منتخبين.

وكان خالد وهلي ممثل التبو المنسحب من لجنة صياغة الدستور الليبي قد اتهم

> شدد ممثلو الطوراق، على أهمية «إقرار ضمانات دستورية للعدالة في التنمية، وذلك بإقرار التمييز الإيجابي للمناطق الحدودية والمناطق المنتجة للثروات الطبيعية بمختلف أنواعه.



قبائل الطوارق أكدت رفضها مسودة الدستور

الهيئات التأسيسية بالإقصاء المتعمد لآراء الأقليات ومحاولة فرض سياسة المغالبة.واعتبر أن الدستور الذي سيصدر عن اللجنة سيفتقد للشرعية ولن يمثل قبائل الجنوب الليبي بسبب غياب التوافق حوله.

وفي 28 يوليو 2018 أصدر العضوان المقاطعان لعملهما في الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور عن مكون التبو السنوسي حامد وهلي وخالد أبو بكر وهلي أشارا فيه إلى ما وضعه الإعلان الدستوري المؤقت من مبدأ إتخاذ قرارات الهيئة التأسيسية وفقا لمعادلة توافقية صريحة تجمع ما بين الأغلبية والأقليات القومية بحيث لا تهيمن الأغلبية على الأقليات وعبر إصدار الهيئة قراراتها بالثلثين زائد واحد مع وجوب التوافق مع التبو والطوارق والأمازيغ لأن هذه المعادلة هي الشرعية الوحيدة بكل المقاييس لتأسيس دولة ليبيا الجديدة ، مشيرين في ذات الوقت الى «إستحواذ المكون العربي على الهيئة التأسيسية وهيمنته علي تنظيم أعمالها وآلية إصدار قراراتها من دون أي إعتبارٍ لقرار القوميات الأخرى مستنداً في ذلك على شرعية هيمنته على الدولة ثقافياً وسياسياً وإقتصادياً وضمان إستمرار هذه الهيمنة على حساب القوميات الأخرى لتظل في هامش الدولة من جديد» وفق تعبير البيان الذي تطرق كذلك « إلى جعل العقلية الأحادية مرجعية في ممارسة المكون العربي للإستفراد بالهيئة التأسيسية وإخراجها من إطارها التوافقي الشرعي الذي على أساسه شارك المجتمع التباوي في العملية الدستورية وقاد إلى مقاطعة أعمال الهيئة منذ أغسطس من العام 2015 وهو ما يعني تجديد الرفض لمخرجات الهيئة غير الشرعية»

وأكد البيان على الرفض التام "لما يسمى" بمسودة مشروع الدستور الذي أصدرته الهيئة التأسيسية في الـ29 من يوليو 2017 لمخالفتها نص التوافق مع التبو لأن ليبيا بلد متعدد القوميات وعلى كل الجهات المعنية المحلية والدولية وبعثة الأمم المتحدة فيها التعامل على أساس ذلك والإلتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الشعوب الأصلية مبيناً بأن التوافق هو الشرعية لبناء ليبيا الديموقراطية التي تضمن التعايش بين كل القوميات وتحقيق الإستقرار الدائم فيما يبقى للمجتمع التباوي الحق الكامل في الدفاع عن حقوقه بكل الطرق.

كما أكد ممثلو الطوارق بالهيئة التأسيسية لصياغة الدستور رفضهم للتعديلات التي اجرتها لجنة التوافقات بالهيئة، على مسودة الدستورالتي جاءت تحت عنوان «مقترح مسودةٍ توافقية لمشروع الدستور». وطالب الممثلون عن الطوارق في بيان، بـ«اتباع الآليات التي أقرها الإعلان الدستوري، لإشراك الجميع والابتعاد عن فرض منطق المغالبة، لأن إنجاز دستور توافقي يجد فيه كل ليبي نفسه خطوة أساسية، تساهم بشكل فعال في انتشال بلادنا من حالة الفوضى التي تعمها، وتساهم في تكاثف الجهود من أجل البناء على المشترك، وتبعد شبح الفوضى والتقسيم وتقطع الطريق أمام القوى التي تتربص بوحدة وأمن واستقرار» ليبيا».

وشدد ممثلو الطوارق، على أهمية «إقرار ضمانات دستورية للعدالة في التنمية، وذلك بإقرار التمييز الإيجابي للمناطق الحدودية والمناطق المنتجة للثروات الطبيعية بمختلف أنواعها، وعدم نكران ما عانته وتعانيه تلك المناطق من تهميش وإهمال وانعدام الخدمات الأساسية»، مؤكدين على أن دسترة هذا المطلب أصبحت «ضرورة ملحة بعد تغيير الأساس الذي أقر به مجلس الشيوخ في المشروع السابق» معتبرين، المطلب لا يخص الطوارق (إيموهاغ) فقط إلا أنهم جزء أساسي منه، وفق نص البيان.

”
تنص مسودة الدستور الجديد على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الجامعة، مع اعتبار اللغات الأمازيغية والتارقية والتبوية تراثا ثقافيا ولغويا، ورصيدا مشتركا لكل الليبيين.
“

خارطة النفوذ العسكري
جنوب ليبيا

قواعد عسكرية تحت سيطرة الجيش

قاعدة الجفرة الجوية
(الجفرة)

قاعدة تمنهت الجوية
(سبها)

قاعدة براك الشاطئ

إقليم فزان (الجنوب الغربي)

يخضع الإقليم في معظمه للقوة الثالثة
التابعة لكتائب مصراته التي تسيطر
على مناطق بعاصمة الإقليم سبها
تقطنه قبائل مثل القذاذفة و التبو...



